

الإعلام الأردني مقيد بالتشريعات القانونية والرقابة الذاتية

المجالس لا يوجد فيه توجه عام لحماية ودعم وسائل الإعلام إلا من أفراد. وتشهد العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام تقصيرا مشتركا من الطرفين، فالإعلام لا يبذل جهدا كافيا للتعرف إلى الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني، ولا يستخدمها كمصادر مستقلة للتعليق على الأحداث وكشف الانتهاكات، وبالتوازي فإن أكثر مؤسسات المجتمع المدني لا تملك المعارف والمهارات المتواصل مع الإعلام، وتقديم المعلومات التي تهمة وتغني قصصه.

وأوصى المؤشر في ما يتعلق بالبيئة السياسية بضرورة إعداد استراتيجية تراعي إعلامية مع أصحاب المصلحة تراعي إصلاحا في البيئة التشريعية، وتضع سياسات حاضنة للإعلام، وممارسات تحميه وتصونه، على أن تقتصر بإطار زمني للإنجاز، وبمؤشرات قابلة للقياس. وذلك بعد أن تحولت التشريعات الحالية لإدوات تقييد، وأزهقت الحقوق الدستورية وعصفت بها، إذ أن حرمة التشريعات المتعلقة بعمل وسائل الإعلام تتسم في عمومها بالتقييد، وكلما وجدت الحكومة مساحة تسرح الصحافة بان تمارس هامشا من الحرية عمدت إلى إغلاقه، أو تشديد الحصار عليه.

وقال المحامي ومدير هيئة الإعلام الأسبق محمد قطيشات، إن "قانون الجرائم الإلكترونية وخاصة المادة (11) تتعارض بشكل كبير مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية". وأضاف "هناك العديد من النصوص القانونية الموزعة على قوانين حماية أسرار ووثائق الدولة وقانون العقوبات وقانون انتهاك حرمة المحاكم تتعارض بشكل كبير مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان".

وهناك إشكالية أخرى في التشريعات وهي المصلحات الفضفاضة وغير المنضبطة الواردة في بعض القوانين مثل خطاب الكراهية، والأمن الوطني، واعتقال الشخصية، واعتبر التقرير أنها المدخل الأساسي لتقييد الإعلام، فهي تستخدم بشكل متسلسل في توقيف الصحافيين.

وبات الإعلاميون يدركون أن مواجهة الحكومة أمر صعب وليس سهلا، وهو أمر محفوف بالمخاطر في ظل بيئة تشريعية مقيدة، وسياسات وممارسات ليست داعمة للإعلام. كما يرى الصحافيون أن المكافآت والحوافز تذهب لمن يتماهون مع خط الحكومة، ويدركون أن مؤسساتهم لن تدافع عنهم بقوة، إن تعرضوا للخطر، وقد تخلى عنهم.

وبعد سنوات من التدخل الحكومي المباشر، أعادت وسائل الإعلام التوضع، وأصبحت إدارات التحرير تقوم بالرقابة القبلية، وتنقيح المحتوى، وحذف أو تعديل ما تراه مخالفا لتوجهات الدولة والحكومة.



عبد الوهاب زغبوات
الحكومات لا تدعم وسائل الإعلام في برامجها إطلقا

ويضع الدستور ضمانات لكافة حرية الإعلام والتعبير تتمثل في المادة (15)، كما وضعت المادة (128) من الدستور قيودا تمنع أن تتضمن القوانين ما يقيد الحقوق الدستورية، لكن واقع الحال يكشف بجلاء أن الكثير من المواد القانونية تحولت إلى أداة تقييد، بحسب التقرير. ولم يتبن البرلمان استراتيجية واضحة لدعم حرية الإعلام، ولم يضع تصورات لمراجعة التشريعات لتتواءم مع المعايير الدولية لحرية الرأي والتعبير، وتم استخدام مجلس النواب من قبل الحكومات المتعاقبة لترسيخ تعديلات تشريعية تزيد من القيود على الصحافة ووسائل الإعلام.

ولم يسبق للبرلمانات المتعاقبة أن بادرت بتقديم مشاريع قوانين داعمة للإعلام، كما أن الكتل البرلمانية لا تظهر اهتماما بواقع وظروف وسائل الإعلام، وقال النائب والإعلامي ينال فريحات، "مجلس النواب الحالي كسابقيه من

عمان - أصدر مركز حماية وحرية الصحافيين الأردني مؤشر حرية الإعلام لعام 2020 الذي يرصد البيئة السياسية والتشريعية، وحقوق الحصول على المعلومات، والانتهاكات على الصحافيين واستقلالية وسائل الإعلام، ليخلص إلى أن "الإعلام مقيد" في البلاد.

وقال المركز في تقرير إن الأردن حصل على 227.3 نقطة من المجموع الكلي للمؤشر والبالغة 570 نقطة، وبهذا تصنف حالة الإعلام بأنها "مقيدة".

وكشف المؤشر أن الحكومات المتعاقبة تتحدث عن الإعلام في سياق عام، ولا تضع خططاً تنفيذية ترتبط بمؤشرات قياس لإنجازها، وكلامها عن ضمان الحريات أو تعديل التشريعات ظل حبرا على ورق، ولم ينسحب إلى ممارسات تصون حرية واستقلالية وسائل الإعلام.

وأكد رئيس لجنة الحريات في اتحاد الصحافيين العرب ونقيب الصحافيين الأسبق عبد الوهاب زغبوات أن "الحكومات لا تدعم وسائل الإعلام في برامجها إطلقا، فدعم الإعلام في الأردن غير وارد باستثناء بعض الدعم المادي الجزئي الموجه لوسائل الإعلام الرسمية". وأكد المؤشر أن المشكلة في البيئة السياسية لا تكمن في التشريعات التي تحولت إلى أداة تقييد، وإنما يمتد الأمر إلى السكوت عن الانتهاكات التي تقع على الصحافيين، ولم يسمع أن الحكومة لاحقت أو جرمت مسؤولا حكوميا تدخل في عمل وسائل الإعلام، أو وضعت ضوابط تحول دون تدخل أجهزة الأمن بوسائل الإعلام. ووفق المركز في التقرير 111 انتهاكا وقعت على 56 إعلاميا وإعلامية، ومؤسسة إعلامية واحدة.

ولا تتدخل الأجهزة الأمنية بشكل فج بوسائل الإعلام، وأوضح المؤشر "الحقيقة التي يدركها كل من هو قريب من المؤسسات الإعلامية أن الصحافيين باتوا يعرفون ما هو مسموح، وما هو غير مسموح، ووضعت المؤسسات الإعلامية لنفسها خطوطا حمراء لتغطيتها وأخبارها وتقاريرها الصحافية".

الهيئات التنظيمية لأردوغان حولت الإعلام التركي إلى حطام الانقلاب الفاشل أنهى وجود المنابر المعارضة

الانقلاب الفاشل أنهى وجود المنابر المعارضة



لا صوت يعلو فوق صوت الحكومة

وقام اردوغان بتفكيك قواعد الصحافة، وبدل ملكية وسائل الإعلام الخاصة منذ احتجاجات غيزي بارك في منتصف عام 2013. كانت أهدافه ثلاث مجموعات إعلامية كبيرة هي مجموعة سينير (التي كانت تشتهر في قطاع التعدين والطاقة) ومجموعة شاهنك ودوغان ميديا.

عرف اردوغان أنه يمكنه الاعتماد على تورغاي سينير الذي يمتلك "هابر ترك تي في"، وفيريت شاهينك المالك لقناة "إن تي في" الإخبارية. لكن بالنسبة إلى المستقبل لم يكن متأكدًا تمامًا من وجود كتلتين إعلاميتين أخريين إحداهما كانت مجموعة دوغان ميديا، وهي إمبراطورية لديها عدد من القنوات التلفزيونية والصحف التي هيمنت على التوزيع العام للمطبوعات. لم يستطع اردوغان إخفاء كراهيته لرئيس مجلس الإدارة أيدين دوغان لأن المجموعة عارضت بشدة صعوده السياسي. كان يُنظر إلى دوغان على أنه "صانع الملوك" في التسعينيات، مستخدماً وسائل الإعلام الخاصة به في كثير من الأحيان للتأثير. وبحلول عام 2011 تقدم اردوغان أكثر، وأجر دوغان على بيع صحيفة ميليت واسعة الانتشار لعائلة دميرورين، المولية لأردوغان. وبعد فترة وجيزة من تولي المنصب، تم طرد العديد من المحررين وكتاب الأعمدة.

وكانت الكتلة الرئيسية الأخرى المؤثرة عبر الضفة المقابلة هي مجموعة "زمان" الإعلامية و"كوزا" القابضة بقوة مركزية لها، وكلتاهما مرتبطتان بفتح الله غولن، وهو رجل دين له أتباع أيضا داخل جهاز الدولة والقضاء.

وحقق اردوغان انتصارا آخر في يوليو 2016 في شكل محاولة انقلاب وتنفيذ "انقلاب شرف" لإخضاع الأوساط الأكاديمية والخدمات العامة والقضاء ووسائل الإعلام عن طريق المراسيم والتعيينات.

وبمساعدة القرارات الرئاسية حقق اردوغان النجاح لتو النجاح على جميع الأصعدة، ولم يواجه أي مقاومة. كان هذا أيضا هو الوقت الذي فقد فيه الآلاف من الصحافيين وظائفهم وتم إغلاق حوالي 190 منفذا إعلاميا، مع حذف العديد من أرشيفاتهم الرقمية إلى الأبد.

ويعد أن أنشأ نظاما "رئاسيا تنفيذيا" من خلال الاستفتاء في عام 2017، كانت هناك عقبة واحدة فقط قبل أن يكمل مهمته وهي جعل مجموعة دوغان الإعلامي تركع على ركبتيها. واستسلم دوغان غير قادر على مقاومة سلسلة من الضغوط الداخلية والتهديدات المالية أخيرا. والمجموعة التي أثرت على تشكيل الرأي وتقاطع السياسات الكلية لتركي على مدى عقود تقريباً تم بيعها في عام 2018 إلى عائلة ديميرورين، وبهذه الخطوة انتهت لعبة وسائل الإعلام الإشكلية في تركيا. وكانت النتيجة النهائية تحول الإعلام التركي والصحافة إلى حطام.

استخدم الرئيس التركي رجب طيب اردوغان أربع هيئات تنظيمية لإحكام السيطرة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وإنهاء أي مقاومة لسلطته في المنابر التركية.

ووفقاً للاستعداد المتزايد لحزب العدالة والتنمية الحاكم خضع هذا القطاع للتحولات والتغييرات الهيكلية منذ إنشائه في عام 2000 في عهد رئيس الوزراء بولنت أجاويد.

ويعكس بناء هذه المؤسسة عقبة الرقابة قبل وصول اردوغان إلى السلطة. وقد تم تعديلها على السنين عدة مرات، بما يتماشى مع تعميق النزعة المحافظة وعدم التسامح لدى الطبقة السياسية بشكل عام. وتشرف الهيئة في شكلها الحالي على مجال الإنترنت كاملا ووسائل التواصل الاجتماعي. ويحق لها فرض حظر وقيود تعسفية في المجال الرقمي، وفي حالات أخرى من خلال ما يسمى بـ"محاكم السلام" التي يتم تعيين قضاةها بموافقة القصر. ومع توسع مهامها امتدت يد الهيئة بشكل أعمق في المجال الرقمي وأدوات وسائل التواصل الاجتماعي الشعبية التي يُنظر إليها على أنها تهديد لهيكل سلطة اردوغان.

أردوغان وجد عندما تولى السلطة أن المشهد الصحافي مهيا لهندسته باستغلال الجوهر الفاسد لملكية وسائل الإعلام

والأداة الرابعة هي هيئة الإعلان الحكومية التي تشرف على الإعلانات والإعلانات الرسمية للجهات الرسمية في الصحافة المطبوعة، ومنذ محاولة الانقلاب واجهت بقايا الصحافة والأحزاب المعارضة حظراً منهجياً لإعلانات الدولة.

وعلى عكس الاعتقاد السائد فإن "حالة الخراب" التي طالت وسائل الإعلام التركية ليست من صنع اردوغان بالكامل. فمن الإنصاف القول إنه عندما تولى السلطة وجد أن المشهد الصحافي مهيا لهندسته الضخمة. كان يعرف ما يكفي عن الجوهر الفاسد لملكية وسائل الإعلام وتعاملاتها المنهجية القذرة مع الحكومات قبل أن يتولى منصبه.

وكان على علم أيضا بالممارك الداخلية الشرسة التي تركها الايديولوجيا، والافتقار إلى الحكمة حول قيمة التضامن المهني بين الصحافيين في تركيا المستقطبين سياسيا. كان يعرف ما يجب فعله ومتى يفعل ذلك. وبدا وكأنه قرر عام 2011، أنه جاهز لتحويل البلاد باتجاه حكم الرجل الواحد. وكان أمامه أربع عتبات رئيسية يجب أن يمر بها منها لتصفية منافسيه داخل الحزب والتخلص من حركة غولن للسيطرة الكاملة على وسائل الإعلام.



ياويز بيكر
صحافي تركي

اتبع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان إستراتيجية وزير الدعاية الألماني في الحقبة النازية جوزيف غوبلز "السيطرة على الجماهير"، فعمل على تعديل لوائح تنظيم الإعلام ووضع أربع أدوات تحكم جديدة على القطاع وهي مديرية الاتصالات والمجلس الأعلى للراديو والتلفزيون وهيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهيئة الإعلام. وأنشئت مديرية الاتصالات في يوليو 2018 بعد عامين من الانقلاب الفاشل، وتتبع القصر الرئاسي ورئيسها مسؤول مباشرة أمام اردوغان.

وتتمتع مديرية الاتصالات بحصانة من المساءلة من قبل البرلمان، واجبها الأساسي هو السيطرة على كامل وسائل الإعلام يوميا والتدخل كلما رأت ذلك مناسباً في المحتوى المطبوع والسمعي والبصري.

وشددت سيطرتها على هيئة الإذاعة والتلفزيون الحكومية "تي.آر.تي" ووكالة أنباء الأناضول الرسمية التي تديرها الدولة، وكلتاهما محازتان فعلا للحكومة حتى قبل عام 2018.

وتشرف أيضا على إصدار "بطاقات الصحافة الوطنية" الرسمية للصحافيين الأتراك وعملیات اعتماد المراسلين الأجانب، وغالبا ما تستخدم سياسة "الجزرة والعصا"، بحسب ما إذا كان الصحافي أو المراسل "يزعج الحكومة أم لا".

وبدأت في السنوات الماضية بإلغاء "البطاقات الصحافية" للإعلاميين جملة وتفصيلا، استناداً إلى مواقفهم وجذورهم (كالأكراد). ومؤخرا تم الكشف عن أن رئيسها وزع على القنوات التلفزيونية قائمة بالمحالفين "المسموح لهم بالظهور في البرامج الحوارية". بدوره المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون التركي ورغم الإذاعة أنه جهة تنظيمية مستقلة إلا أن هذا على السورق فقط، حيث يتم ترشيح أعضائه التسعة من قبل الأحزاب السياسية بما يتناسب مع تمثيلهم في البرلمان. وينتمي أغليبيتهم إلى حزب العدالة والتنمية الحاكم وشريكه حزب الحركة القومية البييني المتطرف.

ويستخدم المجلس سلطاته إما برفض أو "تأخير" إصدار تراخيص لما يعتبرها قنوات "إعلامية معارضة". وتصدر هيئة المجلس قرارات "حظر دعابة" أو "أوامر منع النشر" على القنوات التلفزيونية بما في ذلك خدمات البث الرقمي مثل نتفليكس. أما هيئة المعلومات والاتصالات، فتتبع مباشرة وزارة النقل والبنية

متحف الإعلام العراقي يجمع شتات أرشيف مهمل وضائع

وكيف صورت، فاعتمدت الحلو على خبير في الأجهزة التلفزيونية والإذاعية ليضع تفاصيل كل جهاز وهذا أيضا عمل شاق وكبير.

ووجهت دعوة إلى الفنانين ممن أرشفوا أعمالهم، لتقديم نسخة منها للمتحف أو لمن يمتلك جهاز تلفزيون قديم أو كاميرا تصوير قديمة أو راديو ليتبرع بها للمتحف.

وقالت علياء المالكي معاونة مدير المتحف أنه "من الضروري أن يلتفت الجميع لهذا المتحف بمن فيهم الدولة والفنان والإعلامي، فقد اكتشفنا أن الفنان العراقي لا يحتفظ بأرشيفه الفني وليس لدينا ذاكرة إعلامية، ولم تكن هناك أرشفة للأعمال الدرامية".

وأضافت المالكي "قد تكون الصراعات هي السبب في إهمال الأرشيف أو ضياعه أو سرقة، هناك المقتنون لأجهزة فنية أو صور أعمال لكن التواصل مع هؤلاء صعب، والمتحف حتى الآن بحاجة إلى دعم كبير من الجميع، لأننا نريد أن يضاها المتاحف العالمية إن لم يكن أفضل منها".



المتحف يحتاج إلى تعاون الجميع

الفنية (بابل وقرطاج) وغيرها، كما يضم المتحف أستوديو كاملا للبرامج العراقية التي لقيت شعبية جماهيرية مثل برنامج "الرياضة في أسبوع" مع شرح تفاصيل البرنامج الذي بدأ عام 1964 وتم إنجاز أستوديو يشبه السابق بكل تفاصيلها، وأشارت الحلو إلى أنه تم الاتفاق مع المذبة الرائدة أمل المدرس بأن يكون الترحيب والتعريف بالمتحف وقاعاته بصوتها، لما لها من وقع وبصمة محببة لدى الجمهور العراقي.

وواجه تاسيس المتحف عددا من المصاعب، أبرزها أن الكثير من المجالات والصحف لم يتم العثور عليها في دار الكتب والوثائق، وهناك مجلات ظهرت المتخصصة تضم شواهد عديدة إضافة إلى مجلدات وملفات وكتب ومونيات إلكترونية.

وأضافت أن "المتحف سيفيد المنقذ والباحث بشؤون الإعلام خاصة والتاريخ بشكل عام، لأن المتحف انعكاس لمجريات الأحداث، ويمكن رواه من الدخول إلى الأجزاء الحقيقية للبت منذ الثعشرات من الستين".

ويضم الأجهزة والمعدات والكاميرات والكراسي والمنصة التي بث منها المعلق الرياضي مؤيد البديري الحلقة الأولى من برنامج "الرياضة في أسبوع" مطلع الستينات، كما يضم أجهزة ومعدات لبرامج أخرى مهمة، فضلا عن عموم أجهزة التلفزيون والإذاعة والصحف.

وطرحت فكرة تاسيس متحف للإعلام قبل ثلاث سنوات على أن يتضمن كل ما قدم في الإذاعة والتلفزيون والصحافة من برامج ومسلسلات. ويحوي ثلاث قاعات، وقاعة للدراما العراقية والتلفيديات وأخرى للإذاعة والثالثة للصحف والمجلات العراقية، وسيكون التوثيق منذ أول صحيفة وأول عمل درامي وإذاعي، واعتمادا فترينتها فيها عرض مصغر. وسيكون هناك تاطير للأحداث الفنية المهمة مثل الجوائز والمهرجانات